

## رسالة مفتوحة الى وزارة العدل المصرية

معالي وزير العدل السيد عمر مروان،

نحن، الموقعون أدناه، نناشدكم من أجل تحقيق مفتوح وشفاف حول قضية اعتقال وموت المخرج الشاب شادي حبش الذي مات في معتقله في بداية شهر مايو ٢٠٢٠ وهو لم يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره.

ندعوكم أيضا أن تطلقوا فوراً سراح جميع الأدباء والصحفيين والفنانين المعتقلين دون أي محاكمة والذين اعتقلوا نتيجة ممارسة حقهم في التعبير الحر وفق القوانين الدولية.

في ٢ أيار ٢٠٢٠، مات شادي حبش في سجن طرة المعروف بتشدده الأمني، وكان قد تم اعتقاله في شهر مارس عام ٢٠١٨ وبقي في الاعتقال دون محاكمة لمدة ٧٩٣ يوما، وهذا رغم ان القوانين المصرية تسمح بسنتي اعتقال فقط دون محاكمة. هذا النوع من الاعتقال تمارسه السلطات المصرية مع إجراءات استثنائية للإستمرار في إبقاء المجرمين الذين يشكلون برأي الدولة خطرا على المجتمع. ما قام به شادي حبش هو إخراج فيديو غنائي. لم يتم إحالة قضيته الى المحاكمة وبالتأكيد ما قام به ليس بجريمة!

في ٥ مايو ٢٠٢٠، أصدر المدعي العام المصري بياناً ادّعى فيه ان شادي حبش مات نتيجة شربه لكحول تُستعمل للتنظيف معتقدا انها ماء. ونتيجة التشريح الذي قامت به أجهزة الدولة في ١١ مايو ٢٠٢٠ جاء في التقرير ان سبب الموت كان شرب كحول مسممة. تقارير كهذه لا تتسم بالوضوح، فعلى سبيل المثال لم تشر تلك التقارير فيما إذا شادي حبش كان يعلم انه كان يشرب كحولاً، ولا يشير التقرير أيضا متى (أو اذا) قرّر الأطباء نقله الى مستشفى خارج السجن. حتى ولو قبلنا ما جاء في التقارير، يبدو لنا أن مسؤولي سجن طرة لم يقوموا بأي بادرة طبية لإنقاذه رغم ان زملاء حبش في السجن نادوا وصرخوا مرارا لساعات على مسؤولي السجن كي يأتوا وينقذوا حبش الذي كان يحتضر، لكن دون جدوى!

تستحق عائلة شادي حبش أن تعرف حقيقة حادثة موت ابنهم في السجن، ومعرفة أسباب اعتقاله بالدرجة الأولى دون وجه حق. معرفة الحقيقة تتم عبر تحقيق عميق ونزيه.

كان شادي حبش من ضمن ثمانية شباب تم اعتقالهم في مارس ٢٠١٨ بسبب دورهم في نشر اغنية "بلحة" للفنان رامي عصام اللاجيء المقيم خارج مصر. أطلقت أغنية "بلحة" على اليوتيوب في مارس ٢٠١٨ وهي اغنية ساخرة تنتقد الرئيس المصري والسلطة المصرية. إلا ان لا علاقة لشادي حبش بمضمون الاغنية وهو لم يكتب كلماتها، واقتصر عمله كمخرج على إدارة الموسيقى والتصوير.

نحن نشعر بالقلق الكبير حيال استمرار السلطات المصرية في اعتقال مصطفى جمال (دون محاكمة) الذي تحقق من صفحة رامي عصام الفيسبوكية، كذلك اعتقال الشاعر جلال البحيري الذي نظم كلمات الاغنية والذي يقضي عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات.

ونحن إذ نبدي ايماننا أن هذه الاعتقالات تشكل انتهاكاً صارخاً لحرية التعبير وهي تتعارض مع القانون الدولي ومع القانون المصري. إلا أنها ليست الحالات الوحيدة التي- كما نخشى- تعكس قمع حريات التعبير والحرية الفنية في مصر. كما إننا نشهدنا في السنوات الأخيرة اتجاهاً مقلقاً في مصر نحو القمع و احتجاز عدد كبير من الفنانين والصحفيين قبل المحاكمة بسبب التعبير عن آرائهم، بمن في ذلك:

- علاء عبد الفتاح، مدون وناشط يبلغ من العمر 38 عامًا ، اعتقل في سبتمبر 2019 - بعد عدد من الاعتقالات السابقة - وهو لا يزال قيد الاحتجاز دون محاكمة ودون تهمة. وهو حاليا ومنذ أكثر من شهر، مضرب عن الطعام احتجاجا على ظروف السجن ، مما يثير مخاوف جدية بشأن سلامته.
- سُلّافة مجدي ، مراسلة مستقلة تبلغ من العمر 33 عامًا ، اعتقلت في نوفمبر 2019 وما زالت رهن الاحتجاز دون محاكمة ودون تهمة ، إلى جانب زوجها الصحفي حسام الصياد.
- شادي أبو زيد ، وهو ناقد ومدون فيديو، وشخصية تلفزيونية سابقة، ويبلغ من العمر 27 عامًا ، وهو محتجز حاليًا دون محاكمة ودون تهمة.

رغم ملاحظتنا أن ادارتك تخطو خطوات كبيرة لضمان الصحة العامة في مواجهة أزمة فيروس كورونا، فإن التوباء لا يبرر على الإطلاق تعليق ضمانات المحاكمة العادلة، حسب تأكيدات منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة

لحقوق الانسان. في الواقع، هناك ميّر قوي لحماية الصحة العامة والذي يدعو الى إطلاق سراح المعتقلين دون محاكمة بهدف خفض معدّل انتقال فيروس الكورونا في السجون.

أرسلت قضية حبش رسالة مفعجة وواضحة للفنانين والكتّاب في جميع أنحاء مصر مفادها: قد يؤدي التعبير المستقل والحر إلى احتجاز غير قانوني لمدة طويلة، وحتى الى الموت في السجن!

معالي الوزير، نحنكم بقوة على الإفراج عن جميع الفنانين والكتّاب المحتجزين حالياً رهن المحاكمة لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير، لا سيما في ضوء جائحة الكورونا التي تجتاح حالياً السجون في أنحاء العالم. كما أننا نطالبكم بإجراء تحقيق سليم في وفاة شادي حبش واحتجازه غير القانوني. لو تمّ إطلاق سراح حبش، لكان ما يزال حيّاً معنا اليوم.